الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومـــة

منشور عـــدد 57

منشور
إلى
السادة الوزراء وكتاب الدولة

12 أكتوبر 2012

الموضوع : حول تدعيم عملية الاستعراض المنصوص عليها بالاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

المرجع: منشوري عدد 52 المؤرخ في 7 سبتمبر 2012.

لقد تعرض منشوري المشار إليه أعلاه إلى إنطلاق عملية الإستعراض الدوري لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمقاومة الفساد التي صادقت عليها تونس سنة 2008.

وحيث تقتضي هذه العملية إجراء تقييم ذاتي يتعهد به فريق حكومي بتفعيل من كافة الهياكل العمومية.

لذا فقد تقرّر إحداث لجنة فنيّة لمعاضدة الفريق الحكومي برئاسة الوزير المكلف بالحوكمة ومقاومة الفساد وعضوية:

- ممثل عن وزارة العدل،
- ممثل عن وزارة الخارجية،
- ممثل عن وزارة الداخلية،
- ممثل عن وزارة المالية،
- ممثل عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

ـــ ممثل عن وزارة التعليم العالي،

ـــ ممثل عن البنك المركزي التونسي،

ـــ ممثل عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،

ـــ ممثل عن دائرة المحاسبات،

ـــ ممثل عن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية،

ـــ ممثل عن المحكمة الإدارية،

ـــ ممثل عن هيئة السوق المالية،

ـــ ممثل عن المجلس الوطني للمنافسة،

- ممثل عن الهيئة العامة للتأمين

ـــ المكلف بنقطة الإتصال الوطنية.

وتتمثل مهام هذه اللجنة الفنيّة أساسا في معاضدة مجهودات التقييم الذاتي وخاصة في مجال جمع النصوص القانونية والمعلومات المتعلقة بمواضيع مكافحة الفساد لدى كل الهياكل المعنية (إحصائيات، دراسات، تقييم،..) لإستغلالها قصد الإستفادة منها فيما يتعلق بسير عملية الاستعراض الدوري، وعملية التقييم الذاتي، علما بأن آجال إنجاز التقييم الذاتي الأولي قد حددت بموفى السنة الجارية.

ويمكن للجنة أن تستدعي لأعمالها من ترى فائدة في حضوره.

وتعهد كتابة محاضر أشغال اللجنة الفنيّة إلى مصالح وزارة الحوكمة ومكافحة الفساد.

ونظرا لأهمية الموضوع فإن السادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهيئات مدعوون للمساهمة كل فيما يخصه في إنجاح أعمال هذه اللجنة الفنية وبالتالي إتمام عملية الاستعراض في الآجال المطلوبة وبالنجاعة المرجوة.

والســـــلام

حماوي الجبالي

رئيس الحكومة